

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ

Association Marocaine des Droits Humains

جمعية غير حكومية، تأسست يوم 24 يونيو 1979، معترف لها بصفة المنفعة العامة (مرسوم رقم 2.00.405 - أبريل 2000)
ONG constituée le 24 juin 1979- reconnue d'utilité publique (décret n° 2.00.405 du 24 Avril 2000)



تقرير موجز

حول أوضاع حقوق الإنسان

خلال النصف الأول من سنة 2017

تقديم:

في ظل مناخ دولي وإقليمي متحول وغير مستقر مطبوع بمحاربة ما يسمى بالإرهاب، والسعي الحثيث إلى خلق توازنات جيواستراتيجية جديدة بناء على تحالفات وتقاطبات سياسية واقتصادية وعسكرية، ترمي إلى تأمين واستدامة هيمنة الدول الكبرى على المقدرات الاقتصادية وللشعوب، وفرض نظام عالمي يراعي تلك التوازنات، ويجهض آمال الشعوب في الانتقال نحو الديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان؛ ستعمل الدولة على استغلال هذه الظرفية لإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية، وفق مقارنة قوامها المزيد من السلطوية والتحكم في تدبير جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبذلك ستعرف بلادنا استمرار نفس المنحى التراجعي، خلال النصف الأول من سنة 2017، في العديد من مجالات حقوق الإنسان.

فمن جهة، واصلت الدولة اعتماد سياسة تقشفية، تروم تخفيض المخصصات المالية للقطاعات الاجتماعية (كالتعليم، والصحة والخدمات العمومية)؛ وهو ما عكسه بجلاء القانون المالي الحالي، الذي لم يعط الأهمية الضرورية للحاجيات الاجتماعية المتنامية لعموم المواطنين والمواطنات، والذي أسفر التأخر في المصادقة عليه عن أضرار أصابت العديد من القطاعات الاقتصادية المنتجة، وأثرت سلبا على الجانب الاجتماعي والسير العام للنسيج الاقتصادي.

كما حاولت الحكومة، للمرة الثانية، تمرير المادة 8 مكرر في القانون المالي الحالي، التي تضرب في العمق المساواة أمام القانون، وتفتح المجال لتحقير الأحكام القضائية ونزع أي مصداقية عنها؛ وذلك بمنع الحجز على ممتلكات الدولة والجماعات المحلية، أثناء تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها، باعتبارها مخصصة للمنفعة العامة.

أما من جهة أخرى، فقد زادت الدولة من تشديد القيود على منظمات حقوق الإنسان الوطنية منها والدولية، واستمرت في التضيق بشكل منهج على الحركة الحقوقية الديمقراطية، وخاصة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان؛ فيما راكمت، خلال نفس الفترة من السنة، ضدا على سيادة القانون، جملة من الانتهاكات في مجال الحريات الديمقراطية والعامة، لا سيما بالنسبة للحق في التجمع والتنظيم والاحتجاج السلمي. هذا علاوة على العودة القوية للحديث عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية، وعن تغول السلطات وممارستها للشطط، وما نتج عن ذلك من انتهاكات وإحساس بالغبن و"الحكرة"، دفعت ببعض المواطنين والمواطنات إلى إحراق أنفسهم.

الوضع الاتفاقي والتشريعي:

نظرا لتعطيل البرلمان وتأخر تشكيل الحكومة فإن الحصيلة التشريعية للولاية البرلمانية الحالية تبقى جد ضعيفة، باستثناء المصادقة على القانون المالي. وهو الأمر الذي عزز وعمق العجز الموروث عن الحكومة القديمة/الجديدة، التي لم تلتزم باحترام جدول إصدار جميع القوانين التطبيقية المنصوص عليها في دستور 2011، ولم تبادر إلى مباشرة الإصلاحات التشريعية التي وعدت بها في مجال حقوق الإنسان والحريات قبل نهاية الولاية التشريعية السابقة؛ يضاف إلى ذلك أنها وضعت مشاريع ومسودات قوانين لاقت انتقادات واسعة من طرف الحركة الحقوقية، كقانون الصحافة والنشر، ومسودة مشروع القانون الجنائي؛ كما أن المصادقة على أخرى جرى بدون مناقشة جدية، وصلت حد رفض مقترحات الأغلبية بخصوص قانون المجلس الأعلى للشباب، والقانون المتعلق بنقل الإشراف على النيابة العامة من وزارة العدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

وعموما لا يبدو أن البرلمان، في وضعه الحالي، قادر على المبادرة بطرح مقترحات قوانين لحلحلة الوضع التشريعي، وإن كان يرتقب منه أن يشرع في إدراج بعض القوانين التنظيمية للمصادقة عليها، خاصة القانون المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية وقانون المناصفة.

وتسجل الجمعية، بإيجابية كبيرة، تقديم الدولة المغربية لتقريرها الوطني أمام الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ومناقشته بمجلس حقوق الإنسان، في الأسبوع الأول من شهر ماي 2017، وذلك على ضوء التقارير الموازية التي أعدتها العديد من الهيئات والشبكات الوطنية والدولية، والتي عكست بعضها أوجه التميز والاختلاف البين بين خطاب الدولة وتقييمات المجتمع المدني. وقد خلصت مناقشة التقرير إلى إصدار العديد من التوصيات، التي ينتظر أن تبت فيها الدولة المغربية، قبولا أو رفضا.

وبالمقابل سجلت الجمعية أيضا:

- عدم إشراك الحركة الحقوقية في عملية الإعداد للاستعراض الدوري الشامل، وإقصائها من أي دعم للمشاركة في فعاليات مجلس حقوق الإنسان؛
- تراكم التوصيات غير المنفذة من طرف الدولة؛ سواء منها الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، أو تلك المقدمة من طرف لجان المعاهدات والآليات غير التعاقدية؛
- تلوؤ الدولة في أحداث الآلية الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في مخالفة صريحة لالتزامها بموجب البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، الذي ينص على ضرورة تشكيل الآلية في غضون فترة لا تتعدى السنة؛ مع عدم الأخذ بعين الاعتبار رأي بعض مكونات الحركة الحقوقية، فيما يتعلق بالاستقلالية الوظيفية لهذه الآلية؛
- رفض الدولة استقبال المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، واستعدادها لاستقبال اللجنة الاممية لمنع التعذيب خلال أكتوبر القادم...

الحقوق المدنية والسياسية:

لقد أصبحت الحقوق المدنية والسياسية مجالاً موسوماً بتكريس الارتدادات والتراجعات، من جراء ترجيح خيار المقاربة الأمنية، ومواصلة قضم المكتسبات المحققة بفضل نضالات القوى الديمقراطية والحركة الحقوقية. غير أن ارتفاع منسوب الوعي لدى المواطنين والمواطنات بحقوقهم الأساسية، وتكسير حاجز الخوف، واتساع رقعة المطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، دفع بأعداد كبيرة وواسعة منهم إلى التعبير عن مطالبهم عبر اعتماد مختلف أشكال التظلم والتشكي، وكل أنواع الاحتجاج والتظاهر السلمي. ونظراً، لغياب الإرادة السياسية لدى الدولة للاستجابة لمطالبهم، واصرارها على تمرير مخططاتها التصفية، لا سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإنها غالباً ما تجنح، إلى الاستعمال المبالغ فيه لآليات القمع والمنع والاعتقال، لإخراس جميع الأصوات، والسيطرة على الأوضاع وكبح كل نفس احتجاجي.

المعتقلون السياسيون:

خارج المعتقلين السياسيين لحراك الريف، تابعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الاعتقالات والمحاكمات التالية:

- فاس: اعتقال 17 طالباً، يوم 13 أبريل 2017، إثر تنظيم الطلبة وقفة احتجاجية بحي باب الغول الشعبي؛ حيث تصدت لها القوات العمومية بقوة مع استعمال الغازات المسيلة للدموع مما أدى إلى نشوب مواجهات مع القوات العمومية، نتج عنها اعتقال 17 شخصاً، من بينهم أربعة قاصرين من فتيان الحي، تم تقديم 13 طالباً منهم إلى المحاكمة، ضمنهم ثلاث نساء (هاجر الطيبي، كوثر الخلوفي، وكوثر أنغاون). وقد أدينَت الطالبات ب 4 أشهر سجناً نافذاً، والطلبة العشرة بسنة لكل واحد منهم ابتدائياً. وخلال مثولهم أمام محكمة الاستئناف تم تمتيعهم جميعاً بالسراح المؤقت، يوم 12 يوليوز 2017؛ وهو نفس اليوم الذي تم فيه اعتقال طالبين آخرين على خلفية نفس الملف، وهما يوسف حيزون وهيثم فتال. إضافة إلى المعتقلين السياسيين محمد الفشقاشي (أدين بسنة ونصف سجناً نافذاً)، ومحمد الجناتي الإدريسي (أدين بثلاث سنوات).

- سيدي حجاج: اعتقال المحجوب المحفوظ، ميلود سالم، سعيد سيف الدين، خديجة بوزيدي. وقد صدر في حقهم حكم استئنافي ب 4 أشهر سجناً نافذاً في حق كل واحد منهم، مع حكم بشهرين للسيدة خديجة البوزيدي.

- معتقلو أهل الغلام: عبد الحق عميمي، عضو الجمعية فرع البرنوصي، رضوان الزاهيدي، أحمد طواهري، مراد طواهري ودليل فاطمة.

- معتقلو تيزنيت: تم اعتقال ومحاكمة العديد من الفراشة، عقب احتجاجاتهم المتكررة للمطالبة بمستوى معيشي لائق. وهكذا تمت متابعة 10 من الباعة الجائلين وهم: مصطفى الناه، العربي حميدوش، عبد اللطيف الأمين، الحبيب مستقيم، ياسين الحميني، خالد إدمولود، محمد الشعبي، عز الدين لحميني، حسن القاسم، محمد جعاً.

- معتقلو بني ملال: هم مجموعة من الفراشة الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم وإدانتهم ابتداءً ب 4 أشهر، وتمتيعهم يوم 15 يونيو بالسراح المؤقت من طرف محكمة الاستئناف ببني ملال، وهم: مصطفى قاشو، عماد نايت عمر، وعبد الإله مومن.

- معتقلو دوار اولاد الشيخ قلعة السراغنة: وهم ابراهيم أنواري، سمير الكويس، جمال باها وقد أدينوا ابتداءً بسنة سجنًا نافذاً وألفي درهم غرامة؛ ثم عبد الغني البوشيخي، عمر فرحات، علي فرحان، وقد أدينوا بسنة سجنًا نافذاً وغرامة قدرها ألف درهم. محمد البوشيخي سبعة أشهر وألف درهم غرامة؛ وقد توبعوا كلهم في حالة اعتقال، في حين توبعت كل من نعيمة المهداوي، سمير البوشيخي، خدوج النانض، نادية السالمي، زكريا عبد اللطيف، مصدفي أنواري، نورالدين الزيتوني، عبد العزيز اللطيفي، عبد اللطيف اللطيفي، خالد الكدفي، أنوار احمد وقد أدينوا بما بين ثلاثة أشهر وأربعة أشهر سجنًا نافذاً وغرامة مالية قدرها 500 درهم وقد توبعوا في حالة سراح مؤقت. وقد عرف الدوار احتجاجات متتالية منذ مارس 2017 على عزل خطيب مسجد الدوار بقرار شفاهي غير معلل صادر عن وزارة الاوقاف والشؤون، وقد عرفت الاحتجاجات ذروتها مع تصعيد التدخلات الامنية للدوار والتكيل بالسكنة ومباشرة الاعتقالات منذ أواخر ماي. وقد توبع المعتقلون بتهم العصيان المشاركة في التجمهر المسلح المشاركة في تعطيل عبادة..

- القنيطرة: اعتقال ومحاكمة طالبين على إثر وقفة تضامنية مع حراك الريف يوم 28 ماي 2017 وهما زكرياء الرقاص الذي أدين بسنة سجنًا نافذاً، يوم 26 يوليوز 2017، وعبد الرحيم الفحال الذي أدين بثلاثة أشهر، أفرج عنه بعد أن قضاها.

- مراكش: اعتقال ثلاث طلبة بناء على محاضر استنادية، تعود لأحداث الحي الجامعي ليوم 19 ماي 2016، وهم ياسين جاندر الذي حكم بالبراءة يوم 15 ماي بعد قضائه مدة شهرين رهن الاعتقال الاحتياطي، وعبد المجيد المالي الذي اعتقل يوم 31 ماي وأطلق سراحه يوم 6 يوليوز، وبدر الدين اخيي الذي اعتقل خلال شهر ماي وأفرج عنه بكفالة مالية قدرها 7000 درهم أواسط شهر يوليوز، مع متابعته في حالة سراح مؤقت وقد تمت متابعتهم من طرف محكمة الاستئناف.

- الدار البيضاء: اعتقال عادل البداحي مراسل ملفات تادلة بالبيضاء الذين أدين بثلاث سنوات سجنًا نافذاً.

- ملف السلايات- الحاجب: اعتقال ومتابعة يطو احسين وزينب يش وادريس باعو، وابقاؤهم رهن الاعتقال لمدة شهرين، لينتقر متابعتهم في حالة سراح مؤقت.

- القاصرات المتابعات بقانون الإرهاب: وهن سبعة، قضت المحكمة في حقهن بعقوبات تتراوح بين 5 سنوات وسنة سجنًا نافذة. وقد سجلت الجمعية ادانة المعتقلات قبل محاكمتهن من خلال تصريحات وزارة الداخلية التي جزمت بأنهن مرتبطات بتنظيم داعش؛ كما جرى استجوابهن من طرف الشرطة القضائية في غياب اولياء امورهن الذين لم يتم استدعائهم الا بعد انتهاء البحث، وقيام الاعلام العمومي بالتشهير بالقاصرات رغم ان المادة 466 من قانون المسطرة الجن تمنع صراحة نشر اية بيانات تتعلق بقضايا الاحداث خلال المحاكمات كما انه لم يتم التعامل معهن كقاصرات وفق المادة 458 من قانون المسطرة الجنائية.

- ملف الإشادة بالإرهاب: وقد توبع فيه سبعة شبان بناء على تدوينات عبر مواقع التواصل الاجتماعي عقب مقتل السفير الروسي بتركيا. وتسجل الجمعية أن وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات سابقا استبقت الأحداث قبل البحث والتحقيق، واعتبرت الموقوفين مدانين ضدا على قرينة البراءة. كما تسجل الجمعية أن المتابعة وفق قانون الارهاب تبقى غير معللة، على اعتبار أن المعتقلين عبروا عن آراء عن طريق النشر، وكان من الأولى، إن ثبت المنسوب إليهم، متابعتهم بقانون الصحافة والنشر.

- اعتقال مجموعة من مناضلي الحركة الطلابية بوجدة والحراك الشعبي بالعديد من مدن الجهة الشرقية (بركان، وجدة، الناظور، العيون الشرقية...) ، وهم: ميمون أزناي: معتقل الحركة الطلابية سابق، عبد الله معراض: من مواليد 1994 ناشط بالحراك الشعبي بمدينة العيون الشرقية ، زكرياء أزناي: طالب شعبة الرياضيات التطبيقية مناضل بالحركة الطلابية بوجدة ، ياسين أولالي: ينحدر من مدينة العيون الشرقية، مناضل الحركة الطلابية، ميمون العوني: من مواليد 1992، مناضل بالحراك الشعبي بمدينة العيون الشرقية ، من مناضلي الحركة الطلابية، علاء بوطيب: مناضل بالحركة الطلابية. إضافة محمد لاركو: من مناضلي الحراك الشعبي بمدينة بركان تمت متابعتة في حالة سراح على خلفية نشاطه النضالي .

وعليه فإن عدد المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحركات الاجتماعية الذين توبعوا إما في حالة اعتقال أو سراح مؤقت، والذين تمكنك الجمعية من متابعة ملفاتهم، ومؤازرة البعض منهم أمام القضاء يكون قد وصل إلى 86 معتقلا ومعتقلة.

حرية التجمع وتكوين الجمعيات والاحتجاج السلمي:

شهدت حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع والتنظيم التظاهر السلمي انتهاكا ملحوظا، تجسد بالخصوص في امعان الدولة في وضع العراقيل أمام أنشطة الجمعيات الجادة بحرمانها من القاعات العمومية، ومحاولة الالتفاف على الحق في التجمع من خلال تأويل فج وخاطئ للمادة 3 من القانون التجمعات، والسعي إلى تحويل مبدأ التصريح بتكوين الجمعيات إلى نظام الترخيص. ولعل أبلغ دليل على ذلك ما تتعرض له أغلب فروع الجمعية من منع لمزاولة أنشطتها، ورفض السلطات في العديد من الحالات تسلم ملفات تجديدها لمكاتبها، أو الامتناع عن مدها بوصولات الإيداع المؤقت أو النهائي عن وضعها لديها، رغم الأحكام القضائية المتوالية الصادرة لفائدتها؛ وذلك في خرق سافر للقانون، واشتطاط وانحراف ففي ممارسة السلطة، وانتهاك أرعن للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ويظل التضيق على الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي، وما يرافقه، في الكثير من الأحيان، من منع وتعنيف للمحتجين عبر الاستعمال المفرط وغير المبرر للقوة العمومية وتسخير البلطجية، وما يتخلله من مطاردات، بل واقتحام للمنازل بدون إذن من النيابة العامة كما حدث بالريف مؤخرا، وما يستتبعه كل هذا في العديد من المرات من محكمات وإدانات، أبرز عناوين الانتهاكات المرصودة خلال النصف الأول من السنة الجارية.

وفي هذا السياق سجلت الجمعية متابعة واعتقال ومحاكمة وسجن مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان، يوجد ضمنهم بعض من أعضائها بفرعي البيضاء والبرنوصي ومناطق الأخرى؛ كما تابعت في مناسبات عديدة حالات جرى فيها التضييق على الصحفيين، واستهدافهم وتعريضهم للمحاكمة بتهم غير تلك المنصوص عليها في قانون الصحافة والنشر والصحافة، الذي يتضمن هو الآخر أحكاما بغرامات ثقيلة لا تتناسب والضرر الناتج عن عملية النشر.

وبدوره يعكس التقييم والتصنيف الذي حصل عليه المغرب، في بعض التقارير الدولية، حجم التراجعات المسجلة في مجال الحقوق المدنية والسياسية:

- احتلال المغرب، الرتبة 105 من أصل 186 دولة في مؤشر الديمقراطية لسنة 2016، في التقرير الذي تنجزه سنويا "الوحدة الاستخباراتية الاقتصادية" البريطانية لقياس حالة الديمقراطية في العالم؛ إذ حصل على معدل 4,75 من أصل 10 نقط في مؤشر العملية الانتخابية والتعددية، ومعدل 4,64 في مؤشر أداء الحكومة، و4,44 في مؤشر المشاركة السياسية، و5,63 في مؤشر الثقافة السياسية و4,41 في مؤشر الحريات المدنية؛

- صدور تقرير منظمة العفو الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب خلال عام 2016، اللذين اعتبرا أن المغرب عرف تراجعا كبيرا في مجال الحريات الأساسية؛ حيث لا تزال السلطات تنتهك حق المنظمات الحقوقية في التنظيم والتجمع، علاوة على استمرار استخدام قوات الأمن للقوة بشكل مبالغ فيه، وبطء محاكمات المتورطين في قضايا الفساد، واستمرار التضييق على حقوق الأقليات.

أما بالنسبة للمضايقات والمتابعات والاعتقالات والمحاكمات في صفوف المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، وفي مقدمتهم مناضلو الجمعية ونشطاء الحركة الطلابية والحركات الاجتماعية، فيمكن الوقوف على البعض منها، من خلال ما يلي:

- مواصلة محاكمة الناشط الحقوقي والفاعل الجمعي المعطي منجب ورفاقه؛
- اعتقال الناشط الحقوقي المهدي بوكيو والتحقيق معه في إطار قانون الارهاب؛
- اعتقال يوسف العلوي، عضو الجمعية بأيت أورير، يوم 17 يناير 2017 بإمنتانوت، على خلفية مذكرة تعود إلى 20 فبراير 2011، حيث تقررته متابعتة في حالة سراح؛
- استمرار متابعة محمد حلحول، الرئيس السابق لفرع الجمعية بالمضيق، وأحمد البياري عضو الفرع؛

- استمرار محاكمة أعضاء فرع الجمعية بسيدي إفني بمحكمة الاستئناف بأكاير؛
- اعتقال ومتابعة محمد الصفصافي من فرع الجمعية بالبرنوصي؛
- تعرض محمد متلوف، نائب رئيس فرع الجمعية ببسنليمان، للتهديد بالقتل من طرف شخص يعتقد أنه دركي؛

- تعرض مناضلي فرع الجمعية، بأشتوكة ايت باها، لضغوطات كثيرة لتثنيهم عن القيام بدورهم النضالي في متابعة ورصد وفضح الخروقات؛

- متابعة الرفيق إبراهيم العذراوي، الرئيس السابق لفرع الجمعية بسيدي بنور، على خلفية ملف حقوقي، تعود وقائعه لسنة 2012؛
 - متابعة عزيز الردا منسق اللجنة المحلية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بسيد الزوين؛
 - اعتداء رئيس جماعة سبت الذويب على رئيس فرع الجمعية بالجديدة، وتكسير هاتف نائبة رئيس الفرع، أثناء قيام أعضاء وعضوات الفرع بتحقيق ميداني، حول وضعية السوق الأسبوعي بنفس الجماعة؛
 - توظيف صورة محجوب المحفوظ عضو فرع البرنوصي في فيديو تحت عنوان مثير "رجل يعنف زوجته بسبب مكالمة هاتفية"، ومواصلة محاكمته بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء؛
 - اقتحام مجهولين بمراكش لعدة مكاتب بعد تكسير أقفالها وسرقة محتويات بعضها، ومن بينها مكتب الأستاذين المحامين "مولاي المصطفى الراشدي"، عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع المنارة مراكش، و"عبد الاله تاشفين" نائب رئيسة الفرع، إضافة إلى مكتب لأحد المحاسبين وعيادة أحد الأطباء المختصين في جراحة العظام؛
- وفيما يخص الحق في التجمع، تم تسجيل:**
- منع المدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بمراكش، فرع الجمعية بمراكش المنارة، من تأطير ندوة حقوقية تحسيسية حول الرشوة يوم 6 يناير 2017...؛
 - التضييق على فرع الجمعية بالمحمدية، عبر التراجع عن دعوة رئيسه لتأطير نشاط خاص بالأندية الحقوقية؛
 - منع ندوتين تكوينيتين للجمعية المغربية لمحاربة الرشوة "ترانسبارانسي" بمدينتي بني ملال وخنيفرة خلال شهر فبراير؛
 - منع ندوة بعدم الترخيص لفرع الجمعية، المنارة مراكش، يوم الخامس من يوليوز؛
 - منع واعتقال متطوعات عن الجمعية المغربية لمحاربة السيدا بمراكش، أثناء قيامهن بأنشطة تحسيسية حول داء فقدان المناعة المكتسبة، يوم السبت 18 فبراير، ومتابعة إحداهن في حالة سراح بتهمة غريبة: "التحريض على الدعارة والفساد"؛
 - منع والي ولاية الدار البيضاء أنشطة فناني الشارع، الذين كانوا يقدمون عروضهم الفنية (موسيقى، ألعاب السيرك...) على مستوى ساحتي الأمم المتحدة وماريشال بوسط المدينة...؛
 - منع فرع الجمعية بمكناس من استعمال قاعة المجلس البلدي، بتاريخ 29 أبريل 2017، لإقامة نشاط إشعاعي حول مضامين الميثاق الوطني لحقوق الإنسان؛
 - منع منظمة حريات الإعلام والتعبير "حاتم" من تنظيم نشاط بمنتدى مجلس الرباط، يومي 9 و10 يونيو 2017، بعد ضغط سلطات ولاية الرباط على إدارة الفندق؛
 - حرمان فيدرالية اليسار بسلا من قاعة الجماعة الحضرية لمرتين آخرها يوم 10 يونيو 2017، بضغط من سلطات عمالة سلا؛
 - قرار سلطات مدينة سطات بمنع نشاط مقرر يوم 17 يونيو لجمعية الشعلة والذي كان سيستقبل الأديب محمد جليد مترجم كتاب "مملكة الإرهاب" في إطار فعاليات "المقهى الأدبي"؛
 - منع السلطات لعدد من المسيرات التي دعت لها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تخليدا لذكرى 20 يونيو في العديد من المدن: الخميسات، ومراكش، وجرسيف، وبن جرير، وسيدي سليمان، وخنيفرة...؛

- منع المسيرة الاحتجاجية المنظمة من طرف التنسيق الميداني للكرامة للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبع عيون صباح يوم 26 أبريل؛

وفيما يتعلق بالأوضاع داخل السجون، فقد جرى تسجيل الآتي:

- صدور شريط فيديو لسجين يدعى (ي.أ)، يكشف فيه عن تعرضه لاعتداء من طرف أحد موظفي السجن المحلي بالجديدة سيدي موسى؛

- انتحار مواطن بالسجن المركزي بالقنيطرة، ليلة 16 فبراير، كان محكوما في إطار قضايا الإرهاب بعقوبة حبسية، مدتها 19 سنة وستة أشهر، والذي كان يعاني من مرض نفسي حسب إدارة السجن؛

- وفاة سجين يوم 19 مارس بمستشفى الفارابي بوجدة، بسبب تداعيات الاضراب عن الطعام الذي خاضه لعدة أسابيع؛

- خوض المعتقل السياسي "البشير بنشعيب"، الناشط في حركة 20 فبراير بأيت بوعياش، إضرابا مفتوحا عن الطعام، منذ يوم 2 مارس، على إثر ترحيله من سجن الحسيمة إلى سجن توالال 1 بمكناس في ظروف قاسية وتحت مبررات واهية، وتدهور حالته الصحية؛

- ادعاء والدة السجين بدري حمزة في شريط فيديو تم نشره تعرّض ابنها للتعذيب والعنف، والترحيل من سجن قلعة السراغنة إلى سجن توالال بمكناس...

- وفاة سجين يوم 19 مارس بمستشفى الفارابي بوجدة، على إثر الإضراب عن الطعام الذي خاضه لعدة أسابيع، ووفاته المعتقل "حسن خديمي" بالسجن المحلي بخريبكة ليلة الثلاثاء 28 مارس 2017 ووفاته السجين عبد الغني سفياني، يوم فاتح ماي، بالسجن المحلي بخريبكة؛

- وضعية السجين الصحراوي، عضو الجمعية، "عبد الخالق المرخي" الذي تم نقله إلى المستشفى الإقليمي بكلميم بسبب آثار ومضاعفات الإضراب المفتوح عن الطعام الذي كان قد خاضه منذ تاريخ فاتح أبريل؛

- عملية حلق رؤوس طلبة معتقلين بسجن فاس...

وبخصوص الحق في التظاهر السلمي:

فقد تابعت الجمعية الحالات التالية:

- استمرار الاحتجاجات بالريف التي أخذت تواجه، في الآونة الأخيرة، بالقمع العنيف والاعتقال؛

- منع المسيرة الوطنية لخريجي البرنامج الحكومي 10000 إطار تربوي الممركزة بمدينة طنجة، يوم السبت 25 فبراير 2017، وتعرض المشاركين فيها للرشق بالحجارة من طرف مجموعة من البلطجية المسخرين؛

- تفريق وقفة للأساتذة المتدربين أمام المركز الوطني للتقويم والامتحانات، يوم الجمعة 03 مارس بالعاصمة الرباط،

- تحميل "التنسيقية الوطنية للأساتذة المتدربين"، الدولة المغربية مسؤولية التسبب في إجهاض حمل أستاذة متدربة، عقب تعرضها لتعنيف أثناء تدخل أمني لفض وقفة احتجاجية أمام "المركز الوطني للتقويم والامتحانات والتوجيه بالرباط" يوم 09 مارس؛
- تدخل السلطات الأمنية لتفريق اعتصام كان الأساتذة "المرسبون" يعتزمون تنظيمه يوم 22 مارس بالرباط، استعملت فيه الهراوات والركل والرفس، مما خلف إصابات جسيمة في صفوفهم؛
- التدخل العنيف بحق المعطلين بالعيون، يوم 23 مارس، نجم عنه إصابة العديد منهم بأضرار بليغة...
- قمع الوقفة السلمية لتنسيقية المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني، يوم 18 أبريل أمام مقر وزارة التضامن والأسرة، ...
- قمع الحركات الاحتجاجية المساندة لحراك الريف والوقفات المتضامنة مع حراك الريف، وتسخير البلطجية وحمائتهم من طرف القوات العمومية للتشويش على الاحتجاجات ونسفها والاعتداءات بالأسلحة على المتظاهرين أمام أعين السلطات في العديد من المدن: طنجة، مراكش، الرباط، البيضاء، الناظور، خريبكة، شفشاون، فاس، مكناس، بني ملال، جرسيف...؛
- القمع الذي صاحب فك اعتصام ذوي الحقوق والنساء السلايات المعتصمين بايت نعمان بإقليم الحاجب يوم 23 فبراير 2017، وتلفيق التهم لبعضهم في قضايا مختلفة؛
- تفكيك اعتصام سلمي لعائلة صحراوية، من طرف القوات العمومية بالقوة المصحوب بالسب والشتم والممارسات المهينة والحاطة من الكرامة الإنسانية بطانطان يوم 17 أبريل؛
- تعرض الوقفة السلمية التي نظمتها التنسيقية المحلية للباعة المتجولين وتجار الرصيف يوم 24 أبريل بتزنيب للتدخل العنيف للسلطات مما أسفر عن ثلاث إصابات وعشر اعتقالات...

وفيما يهم المحاكمات:

- صدور حكم عن محكمة الاستئناف المكلفة بقضايا الإرهاب بسلا على المواطن الملقب ب: حمودة ولد الشعب بسنتين سجنا نافذا، بتهمة الإشادة بالإرهاب؛
- صدور حكم عن المحكمة الابتدائية بطنجة، يوم 24 فبراير، بالحبس النافذ لمدة 66 شهرا وغرامة قدرها ألف درهم، على مواطنين بتهمة "الشذوذ الجنسي"؛
- اعتقال ومحاكمة مناضلي حركة 20 فبراير: سعيد الزباني وربيع هومان؛
- متابعة محاكمة معتقلي اكديم ايزيك، الذين صدرت في حقهم أحكام وصلت إلى السجن المؤبد، وانسحاب دفاع المعتقلين احتجاجا على عدم توفر شروط المحاكمة العادلة؛
- اعتقال العديد من الشباب على خلفية أحداث الأحد 26 مارس بأمزورن؛
- قرار محكمة الاستئناف بالحسيمة، يوم 27 مارس، تأييد الحكم الابتدائي، الصادر في حق الناشط، ناصر لاري، الذي أدين ابتدائيا، بشهر حبس موقوف التنفيذ، و2500 درهم غرامة، على خلفية المواجهات التي اندلعت بين القوات العمومية ومحتجين ببوكيدان في فبراير الماضي؛ وتخفيض العقوبة الحبسية المحكوم بها على عمر زغيغي، من 6 أشهر إلى 4 أشهر...؛

- الأحكام القضائية الجائرة الصادرة عن محكمة الاستئناف بفاس، في حق المعتقلين على خلفية أحداث 24 أبريل بجامعة ظهر المهرارز؛ والتي قضت بسنة ونصف سجنا نافذا في حق محمد القشاشي، وثلاث سنوات نافذة في حق محمد الجناتي؛

- الحكم بثلاث سنوات سجنا نافذة من طرف محكمة الاستئناف بالرباط، في حق شاب اعترض موكب الملك، يوم 22 مارس الماضي؛

- حملة الاعتقال التي طالت العديد من الشباب أغلبيتهم الساحقة عمال، على إثر أحداث إمزورن وآيث بوعياش، من بينهم الشاب سعيد بلقيح (26 سنة) من ذوي الإعاقة على خلفية أحداث الأحد 26 مارس بإمزورن؛

- الأحكام الصادرة في حق مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، محجوب المحفوظ وميلود سالم، وعضو الشبكة المغربية لحقوق الإنسان سعيد سيف الدين، والمواطنة خديجة البوزيدي بعد احتجاجهم على قرار الإفراغ والإخلاء القسري بالقوة العمومية في حق مواطنة أضرمت النار في جسدها بدوار الهرية؛ وتخفيض الأحكام في المرحلة الاستئنافية؛

- الاعتقالات والمحاكمات التي تطال مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتوقيف 17 طالبا بمحيط الحي الجامعي بفاس بعد تدخل القوات العمومية لتفريق الطلبة الذين حاولوا تنظيم وقفة، يوم 13 أبريل 2017؛

- محاكمة خمسة نشطاء حقوقيين وضحايا مافيا العقار، ومتابعة ثلاثة منهم في حالة اعتقال هم عبد الحق عميمي (من فرع الجمعية بالبرنوصي) وأحمد طواهري ورضوان زهيري، واثنان في حالة سراح هما فاطمة دليل ومراد طواهري؛

- إسقاط المحكمة الابتدائية بسيدي بنور، يوم 04 ماي، الدعوى العمومية في حق أعضاء الجمعية، وضد الرئيس السابق للفرع المحلي للجمعية الرفيق إبراهيم العذراوي؛ وذلك على خلفية مؤازرة فرع الجمعية بسيدي بنور لمواطنة وقع السطو على عقار لها؛

- اعتقال الشرطة ببني ملال، يوم 09 ماي الجاري، كلا من المنسق الوطني للباعة المتجولين "مصطفى قشو" وعضوين بالتنسيقية، وهما: معاد آيت اعمر وعبد الإله مومن، عقب محاولة منعهم من عرض سلعهم بالشارع؛ حيث أصدرت في حقهم المحكمة الابتدائية ببني ملال يوم 18 ماي أحكاما جائرة بأربعة أشهر حبسا نافذا بالنسبة لكل من "مصطفى قشو" و"معاد آيت اعمر" وبثلاثة أشهر نافذة بالنسبة "لعبد الإله مومن" بعد توجيه تهمة لهم تتعلق بالعصيان والاعتداء على موظفين عمومي؛

- اعتقال ومتابعة عشرة مناضلين من أعضاء التنسيقية المحلية للباعة المتجولين بتزنييت يوم 24 أبريل 2017، على خلفية الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها التنسيقية، أمام مجمع الصناعة التقليدية وتعرضهم للقمع والتكيل: وهم ياسين الحميني، خليل إدمولود، عز الدين الحميني، العربي حميدوش، عبد اللطيف الأمين، الحسن مستقيم، محمد شعبي، عز الدين الحميني، مصطفى الناه، الحسن أبو القاسم، محمد جعا؛

- اعتقال رئيس المرصد الوطني لمحاربة الرشوة وحماية المال العام مراد كرطومي، أحد أبرز فاضحي الفساد بسوق الجملة بمدينة الدار البيضاء، والصحفي عادل لبداحي...

وفيما يرتبط بالتعذيب:

- وفاة مواطن، بمدينة مكناس، مساء يوم 21 فبراير 2017، على إثر الاعتداء عليه وعلى أبنائه من طرف مجموعة من المواطنين بمنطقة زرهون، وتعرضه للتعنيف، حسب أحد أبنائه، داخل مركز الدرك الملكي؛

- تأكيد أربعة معتقلين على خلفية أحداث يوم 26 مارس، التي شهدتها حي بوسلامة بمدينة امزورن بإقليم الحسيمة، المفرج عنهم يوم 30 مارس، من بينهم رشيد بنتهامي، عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن تعرضهم للسب والشتم والضرب المبرح من طرف عناصر الأمن، حيث لا زالت آثار التعذيب ظاهرة على مستوى العين اليسرى لهذا الأخير.

- أمر قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالحسيمة بإجراء خبرة طبية لبعض المعتقلين، الذين صرحوا أمامه أنهم تعرضوا للتعذيب والضرب المبرح من طرف عناصر الشرطة، الذي ما زالت آثاره بادية على أجسامهم، رغم قضائهم ثلاثة أيام رهن الحراسة النظرية لدى مفوضية الشرطة بامزورن...

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية:

عرفت هذه الفترة صدور عدد من التقارير والمؤشرات، التي تؤكد تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- احتلال المغرب المركز 123 في التنمية البشرية، والذي يركز على التعليم ومعدل الحياة للمواطنين والصحة ومستوى الفقر ثم الدخل الفردي؛
 - تصنيف معهد "ستوكهولم" العالمي لأبحاث السلام للمغرب، ضمن الدول 40 الأكثر اقتناء للأسلحة، خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016؛ إذ حل في المرتبة 24 عالميا والمرتبة الثامنة عربيا؛
 - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يفيد أن 60% من المغاربة يعانون من الفقر والعوز، وأن المغرب يعد من أكثر دول منطقة شمال أفريقيا فقرا؛ حيث يعيش أزيد من 5 ملايين مغربي بأقل من 550 درهما في الشهر؛ بينما حوالي مليوني مغربي يقل دخلهم عن 300 درهم في الشهر. ووفق هذا التقرير فإن المغاربة يعيشون الفقر والحرمان على مستوى فئتين: الأولى تعانيه بشكل حاد والثانية بشكل متوسط؛ إذ أن 12.6 بالمائة من المغاربة قرييون من عتبة الفقر متعدد الجوانب، مقابل 4.9 بالمائة من المغاربة يعيشون في فقر حاد متعدد الأبعاد؛
 - تقرير كتابة الدولة الأمريكية، الذي صنف المغرب كأكبر منتج ومصدر للثقب الهندي؛
 - تقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية حول الوضعية المغربية، الذي نبّه إلى أن 22 في المائة من التنوع البيولوجي بالمغرب مهدد بالانقراض في أفق سنة 2050، وأن حصة الفرد من الماء ستنزل إلى مستوى 500 متر مكعب سنويا، إضافة إلى الانحسار والتدهور المتزايد للأراضي الزراعية بسبب التعرية والضغط الكبير عليها؛
 - الدراسة التي أنجزتها جمعية "أطاك" حول واقع القروض الصغرى بالمغرب، والتي خلصت إلى أن هذه السلفات الصغرى تبقى عاجزة عن انتشال الحاصلين عليها من الفقر، وبيّنت أن لها أضرارا كبيرة على المقترضين، ذلك أن نسبة كبيرة منهم لا يتمكنون من إقامة المشروع المدر للدخل الذي كان خلف الاقتراض؛
 - تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بمجلس المستشارين حول الصندوق المغربي للتقاعد، والذي رسم صورة قاتمة عن وضعية الصندوق المهدد بالإفلاس، والناجئة عن حالة الارتباك التي شابت تدبيره، منذ تجميده كمؤسسة عمومية سنة 1958 وإلى غاية تاريخ إعادة هيكلته سنة 1996؛ مما ترتب عنه فقدان الاستقلال المالي للصندوق، واستحواذ الدولة على تدبير أنظمة المعاشات، والخلط الذي نجم عن ذلك محاسباتيا بعد تحويله إلى مجرد مصلحة تابعة لهيكل وزارة المالية، كما سجل خروقات قانونية تشوب عمل الصندوق.
- هذا وقد عرفت هذه الفترة تواتر الاحتجاجات على الخصائص المهول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفت القرى والمداشر خاصة النائبة منها احتجاجات، نتيجة للتذمر الشامل من ساكنتها بسبب تردي الخدمات العمومية الضرورية الضامنة للكرامة. وفي هذا الإطار تابعت الجمعية:

- الاحتجاجات المتواصلة لساكنة إيمنتانوت، للمطالبة بربط العديد من أحيائها بشبكة التطهير السائل، والتحقيق في مسار مشروع تصفية المياه العادمة، الذي لم يكتمل لعدم ربطه بالقنوات الأساسية للصرف

الصحي؛ إضافة إلى فتح تحقيق حول تفويت قطاع الصرف الصحي، من المجلس الجماعي إلى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

• احتجاجات على النقص الحاد الذي يعرفه التزود بالماء الصالح للشرب، الذي أخرج الساكنة في مسيرات ما يسمى بالعطش، بالعديد من المناطق كزومي، خريكة، بني ملال، سيد الزوين نواحي مراكش...؛

• احتجاجات ساكنة اغباله إقليم بني ملال، نتيجة عدم قدرة المواطنين على أداء مصاريف الربط بشبكة الصرف الصحي المفروض من طرف المجلس القروي.

• احتجاجات ساكنة رباط الخير إقليم صفرو، بسبب مشكل انقطاع الماء الشروب والتهميش والحكرة؛

• الاحتجاجات التي تشهدها العديد من المناطق بدائرة تاهلة إقليم تازة (مطماطة، الصميعة الزراردة)، للمطالبة برفع التهميش والإقصاء والعزلة وتوفير المرافق الصحية.

• احتجاج سكان دواوير سيدي موسى المجدوب، سيدي عزوز، أولاد مومن...، بالمحمدية، الذين قاموا، يوم 25 ماي، بتنظيم وقفة احتجاجية من أجل المطالبة بالحق في الماء الصالح للشرب؛

• اعتصام ساكنة دواوير: بوخالد، تاريدالت، لرياب بجماعة الزراردة، دائرة تاهلة، إقليم تازة، أمام مقر جماعة الزراردة، وذلك احتجاجا على التهميش والإقصاء الذي يعانونه: غياب الطرق المعبدة، وصعوبة الولوج إلى المرفق الصحي، وبعد المدرسة عن الدوارين، وانعدام الربط بشبكة الماء وشبكة الكهرباء؛ ومتابعته للكارثة البيئية الخطيرة التي شهدها دوار الزاوية بجماعة مطماطة؛

• خروج سكان وادي زم، يوم 24 ماي، للاحتجاج على الانقطاعات المتتالية للماء الصالح للشرب بالمدينة؛

• الاعتصام المتواصل للساكنة بمنطقة ايمضر.

التعليم:

تابعت الجمعية صدور دراسة عن صندوق النقد الدولي، بخصوص وضعية التعليم بالمغرب؛ كشف أن 78 % تقريبا من الفتيات بين عمر 12 و14 في المناطق القروية بالمغرب توقفن عن متابعة تعليمهن الأساسي، بينما تواجه الفتيات اللواتي لا تزلن ملتحات بالمدرسة تحديات جسام تعترض طريقهن؛ كما وقفت عند تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، حيث كشفت التقرير الأول حول تقييم المكتسبات، أن اكتساب تلامذة التعليم العمومي للكفايات الأساسية في مواد اللغات والرياضيات يبقى ضعيفا.

الشغل:

عرفت هذه الفترة صدور تقرير المندوبية السامية للتخطيط الذي يكشف عن معطيات بخصوص البطالة وأوضاع الشباب ببلادنا؛ حيث أفاد أن 25 % من الشباب، تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، وعددهم مليون و685 ألف شاب، لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين؛

كما سجلت الجمعية تمادي الدولة في الإجهاز على الحق في الإضراب وحرية العمل عبر الاقتطاع من الأجور رغم الأحكام القضائية وتهديد بعض الموظفين بالعزل عن العمل، في وقت يجري فيه الحديث عن مشروع قانون يجهز على الحق في الإضراب ويحد من الممارسة والحريات النقابية، كما عرفت المرحلة

طرد وتسريح العديد من العمال والعاملات لأسباب نقابية، هذا الوضع ووجه بتواصل الاحتجاجات العمالية في العديد من المناطق نذكر منها:

- اضراب عمال "الشركة الوطنية للطرق السيارة"؛
- اضراب عمال شركة "شال" لتوزيع المحروقات المضربين من أجل إرجاع زميل لهم مطرود بصفة تعسفية؛
- اضراب عمال شركة "مغرب ستيل"؛
- اعتصام عمال شركة "مطاحن الساحل" منذ أزيد من سنتين بالرباط؛
- اعتصام عمال شركة "الضحى للمصبرات" بأيت ملول منذ ما يقارب سنتين؛
- اعتصام عمال شركة "بلاستيك رام" بمراكش؛
- اعتصام عمال شركة شركة "تويسيت" تيغزة بمريرت نواحي خنيفرة، بباطن الأرض في نفق يزيد عمقه عن 600 متر منذ ليلة 13 أبريل احتجاجاً على تماطل الشركة المنجمية، وعدم تجاوبها مع مطالبهم؛
- الحركة الاحتجاجية والإضراب عن العمل والاعتصام المفتوح لعمال ومستخدمي شركة سنطرال دانون.

هذا علاوة على تردي أوضاع العمل من خلال توفير الشروط اللازمة والأمنة والتي يشتغل فيها العديد من العمال والعاملات، وقد تابعت الجمعية:

- اختناق عدد من العاملين نتيجة للحريق الذي اندلع، يوم 5 مارس، في مقر شركة "ريشبونند" بسيدي البرنوصي؛
- اختناق عاملات شركة "Swes Cabind" ببرشيد، يوم 9 مارس، إثر انفجار عدد من الأنابيب المرتبطة بالآلات التي تستعمل في الشركة؛
- وفاة ثلاثة عمال اختناقاً، يوم 31 ماي، داخل بالوعة للصرف الصحي نواحي حي الجرف الأخضر في مدينة وجدة، فيما نقل عامل آخر إلى المستشفى الجهوي الفارابي في حالة خطيرة...

الصحة:

عرفت هذه الفترة صدور تقرير عن المنظمة العالمية للصحة، تطرق إلى قلة عدد الأطباء مقارنة مع عدد السكان، ونقص الاستثمار في قطاع الصحة ومحدودية الميزانية المخصصة للعلاجات الوقائية من الأمراض، وغياب استراتيجية عامة من أجل التدبير والحكمة في مجال البحث في الصحة العمومية؛ والذي أشار إلى أن النظام المغربي للصحة يتميز بشيخوخة العاملين في القطاع، وسوء توزيعهم في المجالين الجغرافي وفي التخصصات؛ وهو ما أكدته تقرير الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة، الذي ذكر بأن ما يناهز 70 % من المستشفيات العمومية غير صالحة، لعدم توفرها على أدنى الشروط اللازمة لاستقبال المرضى وتقديم العلاج، لاسيما تلك المتعلقة بالصحة النفسية والعقلية.

هذا وقد تم تسجيل استمرار معاناة المواطنين والمواطنات في الحق في الصحة والخدمات الصحية، ادت في عدد من الحالات الى المس بالحق في الحياة (الوفاة المأساوية للطفلة إيديا ذات الثلاث سنوات في منطقة تودغا بتنغير يوم 11 أبريل، وفاة طفلة بالغة من العمر 15 سنة بحي المسيرة بجماعة بويزكارن يوم

5 أبريل، عقب تعرضها للسعة عقرب، نظرا لعدم توفر المستشفى المحلي بتيزنيت على مصل خاص بسم العقارب، وفاة الطفلة هاجر، يوم 3 ماي، بمدينة سبع عيون، بسبب الإهمال وغياب الديمومة في المستشفى وسيارة الإسعاف...).

البيئة :

تابعت الجمعية:

- استيراد المغرب من أوكرانيا شحنة من النفايات ومخلفات الصناعة الغذائية، بقيمة 43.6 مليون دولار، خلال سنة 2016؛
- تقويت جبل الدشيرة بجماعة بني وكيل التابع لدائرة وجدة أنكاد، لاستخدامه كمقلع للحصى، وما يشكله من آثار خطيرة على المحيط البيئي والتنوع البيولوجي والسلامة الصحية للسكان، وعلى ذاكرة المقاومة بالمنطقة؛
- عمليات الاجتثاث المفرط لنبته الشيح بمنطقة سيدي إفني وإحراق العجلات المطاطية من أجل تقطير النبتة وبيعها بأثمنة بخسة، واحتجاج فلاحين بإقليم تاوريرت على الاستغلال العشوائي لنبته "اليزير" من أجل إنتاج زيت "اليزير" من طرف تعاونية لا تحترم كناش التحملات، مما يخلف أضرار بليغة على البيئة والماشية؛
- النهب الذي تتعرض له الثروات الطبيعية بآيت سغروشن بتاهلة (الغابة وأزيد من 23 من مقالع الرمال) بطرق غير قانونية وملتوية؛
- اجتثاث ما تبقى من المساحات الغابوية بالعديد من المناطق بغفساي؛ قصد توسيع مجال زراعة القنب الهندي بالأراضي الغابوية، في ظل تواطؤ السلطات...

حقوق المرأة:

لا يزال وضع المرأة المغربية خلال النصف الأول من سنة 2017 يراوح مكانه ، حيث لا زالت المرأة تعاني من جرائم العنف والاعتصاب، والولادات في ظروف لا إنسانية بالعديد من المناطق؛ وقد سجلت الجمعية استمرار الوضع المقلق للصحة الإنجابية وصحة الأم أثناء الوضع، والاستهتار بحق النساء في الحياة، حيث تابعت الجمعية عشرات الحالات من وفيات النساء في المستشفيات أثناء الوضع، والوضع في ظروف غير صحية وملائمة إما أمام المستشفيات أو في باحاتها؛ ونذكر هنا (وضع مواطنة من مدينة القصر الكبير لمولودها في سيارة خاصة، حيث بقيت مرتبطة بجنينها عبر الحبل السري لمسافة 18 كلم، بسبب غياب سيارة الإسعاف وسوء المعاملة بالمستشفى المحلي؛ ومعاناة امرأة حامل كادت أن تلقى مصرعها، وهي على سريرها بقسم الولادة بالمستشفى الإقليمي الحسن الأول بتيزنيت، نتيجة الإهمال وغياب الطبيب المختص؛ واضطرار ساكنة أحد الدواوير بأزيلال لحمل سيدة حامل على نعش لمسافة ستة كيلومترات وهي في مرحلة مخاض؛ ووفاة مواطنة ثلاثينية نتيجة تعرضها لنزيف حاد، إثر وضعها، ليلة 03 مارس، بالمستشفى الإقليمي أبي القاسم الزهراوي بوزان....).

كما تتعرض النساء في الكثير من الأحيان إلى العنف وتهديد سلامتهن البدنية والجسدية والمعاملة القاسية والمهينة لكرامتهن، والتي تؤدي بهن للجوء إلى الانتحار، حيث توفيت مواطنة متأثرة بحروق خطيرة، بمدينة مراكش، مساء يوم 10 مارس 2017، على إثر اغتصابها جماعيا وإضرار النار في جسدها. كما تابعت الجمعية خلال هذه الفترة:

- استمرار تعرض لنساء من للاستغلال والتحرش في الفضاءات العمومية، بصورة عامة، وفي أماكن عملهن على وجه الخصوص؛
- تعرض مواطنة مغربية، تشتغل كعاملة منزلية لدى أسرة بالديار السعودية، لاعتداء شنيع واصابات خطيرة نتيجة الإلقاء بها من أعلى سطح المنزل، بعد أن تحرش بها أحد أبناء تلك الأسرة؛ وحسب الشريط، الذي يتضمن شكاية هذه المواطنة، فإن المستشفى ينوي التخلي عنها في غياب أي تواصل مع السفارة المغربية؛
- احتجاج النساء العاملات كمنظمات بالمؤسسات التعليمية بالعديد من المدن؛ على عدم صرف أجورهن الزهيدة؛
- التعنيف الممنهج الذي تتعرض له النساء المغربيات من طرف الحرس الإسباني، والذي أدى إلى وفاة مواطنة في معبر سبتة يوم 24 أبريل وإصابة أخريات نتيجة التدافع والفوضى، واستمرار معاناة النساء الحوامل مع العنف والاستغلال أمام مرأى ومسمع من السلطات المغربية...

حقوق الطفل:

لقد استمرت الوضعية المزرية للطفولة المغربية، والتي عكستها مختلف التقارير الوطنية والدولية، في ظل غياب الإرادة الحقيقية للإحاطة الشاملة بقضايا الطفولة والعناية بها وحمايتها من الاستغلال، وسن خطة منسجمة ومتكاملة تلم بكل الجوانب التربوية والقانونية والحمائية، وبإشراك جدي وفعلي لكل الفاعلين في حقل تربية الطفولة والدفاع عن حقوقها. كما سجلت الجمعية المغربية لحقوق الانسان نقاش ظاهرة الاعتداءات الجنسية على الأطفال، حيث كشف فريق تلفزيوني إيطالي عن استغلال الأطفال في "تجارة الجنس" والسياحة الجنسية بمراكش.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

عرفت هذه الفترة تواصل احتجاجات مجموعة من المواطنين/ات في وضعية إعاقة أمام مقر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالرباط، للتنديد بالانتهاكات التي تطال حقوقهم بجميع أنواعها، وتفاقم أوضاعهم المعيشية نتيجة التقليل الكبير، منذ سنة 2015، من المساعدات العينية وحرمان العديد منهم من التجهيزات الضرورية؛ من كراسي متحركة، ونظارات وسماعات لضعاف البصر والسمع، رغم ما يشاع عن توفرها داخل مؤسسة التعاون الوطني.

حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء:

تابعت الجمعية خلال هذه الفترة:

- احتجاجات عدد من المواطنين/ت؛ أمام باب المعبر الحدودي لسببته المحتلة، ليلة 31 يناير، ورفعهم لشعارات ضد الفوضى المستشرية في المعبر، منذ مدة، وما يتسبب فيه بعض الجمركيين من عرقلة، تعوق حركة الانسياب العادي للمواطنين/ت الراغبين/ت في عبور النقطة الحدودية باتجاه أوروبا أو إلى داخل المدينة المحتلة؛
- التدخلات العنيفة ضد المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء من طرف السلطات وقوات الأمن، على إثر محاولتهم الاقتحام الجماعي لمدينة سبته المحتلة؛ الأمر الذي أفضى إلى إصابة 20 مهاجرا بجروح متفاوتة واعتقال 110 من المقتحمين؛
- توقيف شبكة نيجيرية، لتهريب النساء النيجيريات من المغرب نحو إسبانيا، حيث يتم استعبادهن واستغلالهن جنسيا؛
- إقرار المجلس الأوروبي لقانون إرجاع المهاجرين، المتواجدين بدول أوروبا، الذين تدفقوا إليها عبر دول شمال إفريقيا، وتحذيره من مغبة ما قد يخلفه هذا القرار من مأس ومعاناة للعديد من اللاجئين والمهاجرين وأسره؛
- ترحيل أكثر من 34 مهاجرا، من إفريقيا جنوب الصحراء، إلى مكان خلاء على الحدود بين المغرب والجزائر، بين 2 و10 مارس الحالي، بعد أن تم تجميعهم من مدن مغربية مثل الناظور وطنجة وتطوان، وتعريضهم للعنف والإهانة والحرمان من أبسط شروط الحياة الكريمة، قبل أن يتم السماح لهم بالرجوع للمغرب يوم 16 مارس، تحت ضغط حملة التضامن الواسعة معهم؛
- تعرض عاملة منزلية بإقامة قنصلية المغرب بأورلي بفرنسا، للاستغلال وسوء المعاملة؛
- غرق أكثر من 250 مهاجرا قبالة السواحل أثناء محاولتهم الوصول إلى إيطاليا، وغرق أكثر من 590 مهاجرا في البحر الأبيض المتوسط، خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2017، حسب المنظمة العالمية للهجرة ووصول 23000 إلى إيطاليا؛
- تقديم 19000 طلب لتسوية الوضعية الادارية حسب الوزارة المكلفة بالهجرة؛
- اقتحام حوالي أربعين مهاجرا في وضعية غير نظامية، بينهم امرأتان مع أطفالهما، يوم 5 أبريل، القنصلية القديمة للمغرب ببروكسيل للمطالبة بتدخل السلطات المغربية لتسوية أوضاعهم الإدارية؛
- رفض السلطات الجزائرية والمغربية السماح بدخول أكثر من 40 لاجئا سوريا إلى أراضيها؛ فظلوا محاصرين بمنطقة فكيك، منذ 17 أبريل لما يزيد عن شهرين، في ظروف جد قاسية، بينهم مجموعة من النساء والأطفال والرضع، ومنهم من طلب الالتحاق بعائلاته بالمغرب؛ وسماح المغرب لهم بالدخول بعد أن ساءت وضعيتهم وكادت تؤدي إلى كارثة إنسانية؛
- محاولة 300 من المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء الدخول إلى مليبية عبر السياج، يوم 9 ماي، وتمكن مائة منهم من ذلك، في حين أصيب عشرات آخرين بجروح متفاوتة الخطورة؛
- قيام الدرك بكبدانة، يومي 9 و10 ماي، بحملة اعتقالات واسعة في أوساط المهاجرين، حيث وصل عدد المعتقلين من إفريقيا جنوب الصحراء، بجماعة البركانيين، إلى أكثر من 68 مهاجرا غير نظامي.

